السودان: البطء في تقديم المساعدات يؤخر اعادة اللاجئين

بيروت ـ من علاء شاهين:

قال وزير الخارجية السوداني لام اكول الجمعة ان بطء تقديم المساعدات الدولية الموعودة يؤخر اعادة اللاجئين الى جنوب السودان بعد مرور اكثر من عام على انتهاء اطول حرب اهلية في افريقيا. واضاف اكول في مؤتمر صحافي ببيروت ان المانحين الذين تعهدوا في العام الماضي بتقديم 4,5 مليار دولار لمساعدة البلاد في التعافي من اثار الحرب بين حكومة الخرطوم والمتمردين الجنوبيين لم تقدم سوى حوالي 30 في المئة مما وعدت به. وقال «هذا يؤخر تطبيق العديد من الانشطة التي لا تقبل التأجيل مثل اعادة توطين اللاجئين والنازحين». وبعد عقدين من الحرب الاهلية التي اودت بحياة مليوني شخص وارغمت اكثر من اربعة ملايين على النزوح عن ديارهم وقعت الحكومة في الخرطوم اتفاق سلام في العام الماضي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقال اكول «نحن بحاجة الى الاموال لتقديم المياه والخدمات الطبية والتعليمية للاجئين والنازحين. من خلال اعدادهم الكبيرة تستطيعون ان تقدروا اننا بحاجة الى اموال اكبر». وجاءت التعهدات الكبيرة خلال مؤتمر للمساعدات في اوسلو من المفوضية الاوروبية التي تعهدت بتقديم حوالي 768 مليون دولار وبريطانيا 545 مليون دولار والنرويج 250 مليون دولار وهولندا 220 مليون دولار. وقال البنك الدولي في اذار (مارس) ان ما يزيد على 1,1 مليار دولار من اموال المساعدات انفقت على الاحتياجات الانسانية العاجلة غالبيتها في الجنوب. ويقول البنك الدولي ان المساعدات المطلوبة في جنوب السودان وحده تصل الى 2,5 مليار دولار. وفيما يتعلق بالموقف في دارفور قال اكول ان الخرطوم تعتقد ان تحالفا متمردا جديدا هاجم بلدة سودانية يوم الاثنين لا يمثل تهديدا خطيرا لاتفاق السلام بين الحكومة وواحدة من ثلاث جماعات متمردة شاركت في المفاوضات. وقال «من اهم شروط بقاء اي حركة مسلحة هو التأييد الشعبي».

واضاف «اي حركة مسلحة تقوم بحرب عصابات ليس لديها تأييد على الارض هي حركة ليس لديها مقومات البقاء وهو ما ينطبق على هذه المجموعة. هم لا يستطيعون احداث اكثر من فرقعة اعلامية ولا اظن ان هذه الحركة تستطيع على المدى البعيد ان تهدد اتفاق السلام في دارفور». وجبهة التحرير الوطنية التي هاجمت بلدة حمرة الشيخ في شمال كردفان المجاورة لدارفور هي تحالف يضم متمردين في دارفور واحزابا سياسية ترفض اتفاق السلام الذي وقع في الخامس من ايار (مايو). (رويترز)

عمال اغاثة دوليون يساعدون اللاجئين في دارفور

وساطة يمنية لإعادة العلاقات الليبية السعودية

■ صنعاء ـ يو بي آي: قال مصدر يمني مطلع الجمعة أن الزيارة التي سيقوم بها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى ليبيا السبت تهدف إلى بذل مساع للوساطة بين ليبيا والسعودية لإعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه ليونايتد برس انترناشونال «إن زيارة صالح للتوسط بين ليبيا والسعودية، تأتي بعد زيارة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية اللواء رشاد العليمي إلى السعودية الثلاثاء الماضي والتي سلم خلالها رسالة من صالح إلى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز تتعلق بعملية الوساطة».

ورجح المصدر ان تثمر مساعي اليمن في إعادة العلاقات الليبية ـ السعودية إلى سابق عهدها، خاصة وان الأخيرة قد اصدرت عفوا عن المتورطين في محاولة اغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز والذي كان حينها ولي العهد.

وأشار المصدر الى ان المحطة المقبلة لصالح في اطار جولة على عدد من الدول ستكون الرياض العاصمة السعودية.

وكانت المصادر الرسمية قد أشارت إلى ان مباحثات صالح والعقيد معمر القذافي ستتطرق إلى التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعراق والصومال إلى جانب القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، أوضح مصدر في الرئاسة اليمنية أن صالح سيقوم ابتداء من السبت بزيارات خاطفة إلى ليبيا واريتريا والسعودية، في إطار تحرك عربي إثر الأحداث الجارية في فلسطين والعراق.

وقد كشف النقاب عن اتهامات التآمر لاغتيال ولي العهد السعودي أثناء محاكمة الناشط الإسلامي الامريكي عبد الرحمن العمودي في الولايات المتحدة في تموز (يوليو) 2004.

وكان العمودي قد ذكر أنه اتصل، بالإنابة عن الحكومة الليبية، بمجموعة من المعارضين السعوديين في لندن قال إنهم كانوا يدبرون مؤامرة لاغتيال ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز (آنذاك).

وكان قد حكُم على العمودي الذي أنشأ المؤسسة الإسلامية الامريكية وكان يرأس الاتحاد الإسلامي الامريكي بالسجن لمدة 23 عاماً بسبب خرقه قوانين الولايات المتحدة التي تقيد التعاملات المالية مع ليبيا.

وقد نفت ليبيا صلتها بأي مؤامرة ضد الأمير عبد الله.

يذكر ان العلاقات بين ليبيا والسعودية يشوبها التوتر منذ فترة ليست بالقصيرة، وقد تدهورت بشكل كبير بعد الملاسنة التي اندلعت بين القذافي والملك السعودي عبدالله الذي كان حينها وليا للعهد خلال إحدى جلسات القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ في آذار (مارس) 2003.

رشيدة القيلي تؤكد تحويلها القصر الرئاسي إلى دار للمثقفين وجهاز الرقابة للمعارضة

اليمن: عدد المرشحين للرئاسة يبلغ 21 مرشحا في اليوم الثالث لاستقبال طلبات الترشيح

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

ذكرت مصادر برلمانية في صنعاء أن عدد المتقدمين لطلبات الترشيح للانتخابات الرئاسية بلغ 21 متقدما حتى يوم أمس وهو اليوم الثالث من أيام الأسبوع المحدد برلمانيا لتقديم الطلبات، للانتخابات الرئاسية القادمة المقرر إجراؤها في أيلول (سبتمبر) القادم.

وأوضحت أن هذا العدد هو للذين قبلت لجنة استقبال طلبات الترشيح البرلمانية طلباتهم والذين أكملوا المتطلبات الأولية لتقديم الترشيح، فيما هناك آخرون لم يستكملوا كافة المتطلبات وبالتالي لم يدخلوا ضمن هذا العدد.

وأكد نائب رئيس مجلس النواب اليمني، رئيس لجنة استقبال طلبات الترشيح الدكتور عبدالوهاب محمود أن «تقديم طلب الترشيح حق دستوري ونحن لجنة استقبال نقبل أوراق كل من يستوفي الشروط ويبدو طبيعياً وغير مختل عقلياً».

وأوضح أن بعض طالبي الترشيح سألوا اللجنة عن إمكانية تزكيتهم، وقال «كان على هؤلاء ان يحسموا هذه المسألة قبل تقدمهم للترشيح».

وأشار محمود إلى أن بعض طالبي الترشيح أوضحوا أنهم بتقديمهم لطلب الترشح يريدون فقط كسر الحاجز وممارسة حقهم الديمقراطي، وقال إن «بعضهم جاءوا ببطاقة عائلية يكون فيها من مواليد عام 1960 وامه من مواليد نفس السنة أو يأتي بأكثر من بطاقة فيها تواريخ ميلاد متعددة، ونحن نرفض هذه الأشياء».

وكانت لجنة استقبال الترشيح قبلت امس وثائق عدد من طالبي الترشح وهم عبدالله صالح البخيتي، عبدالله عامر زيد، عبدالوهاب احمد صالح، صالح حسن عبدالله العزاني، محمد محمد جبران الانسي، ومحمد علوي عاطف الشرفي وجميعهم مستقلون، فيما لم تقبل طلبات ووثائق خمسة متقدمين آخرين بسبب نقص وثائقهم وهم محمد علي حسين، عبدالولي ضروة، رشاد عبدالله ، سليمان هاشم المريش وعبدالقادر عبده نعمان ثابت.

وتضاف هذه الأسماء إلى طلبات أخرى تقدم بها أمس الأول المستقلون وهم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الأسبق عبد الرحمن أحمد البيضاني، أمين أحمد ثابت، محمد راجح يحيى الجدري، عبدالله عبد الله قايد الخاوي، عبد القادر سلام حيدر الدبعي، يحيى قايد علي الشومي، إلى جانب استكمال وثائق طلبات المتقدمين وهم ياسين عبده سعيد، عن تكتل المجلس الوطني للمعارضة (أحزاب صغيرة)، الكاتبة الصحافية رشيدة القيلي والإعلامية ذكرى أحمد علي.

وأوضح عبد الوهاب محمود أن عملية تقديم الطلبات للترشيح لا تعدو أن تكون مرحلة أولى و«نحن لجنة استقبال وثمة إجراءات تالية لهذه الخطوة الأولى» في إشارة إلى الشرط الدستوري الأهم وهو الحصول على تزكية 5 % من أعضاء مجلسي النواب والشورى.

إلى ذلك ذكر الدكتور البيضاني أنه بدأ يجري اتصالاته مع البرلمانيين للحصول على تزكية 5 % (21 عضواً)، من مجلسي النواب والشورى ليعتبر مرشحاً للرئاسة.

ونسب موقع (نيوز يمن) الإخباري المستقل إلى أحد طالبي الترشح المستقلين قوله انه سيسعى جاهداً للتنسيق مع أعضاء مجلسي النواب والشورى لنيل التزكية منهم وأفصح عن نيته عرض المبلغ المخصص دستوريا للمرشحين الرئاسيين للتقاسم مع البرلمانيين الذين سيزكونه لتحقيق ذلك الهدف.

من جانبها انتقدت المتقدمة بطلب الترشيح للانتخابات الرئاسية رشيدة القيلي تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح وهو مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم للفضائية اليمنية عقب تقديمه لطلب الترشح للرئاسة القادمة.

وقالت «إنها كمرشحة للرئاسة ستعمل على إخماد الحروب التي وجهها أمس مرشح المؤتمر الحاكم على من وصفهم بالهاشميين والاشتراكيين والإسلاميين». وأوضحت أن «اليمن لم تعد تتحمل مزيدا من الحروب والمناكفات». وطالبت القيلي السلطة والمعارضة بدعم ترشيح المرأة والانتقال بذلك إلى الفعل بدلاً عن المزايدات السياسية أمام الخارج والمنظمات الأوروبية.

وفي الوقت الذي أعربت فيه عن ثقتها بالفوز في الانتخابات القادمة قالت إنها ستعمل في حال فوزها كرئيسة للبلاد «على تحويل النظام الرئاسي إلى برلماني وستسلم المعارضة أياً كانت الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وأنها ستحول قصر الرئاسة إلى مدينة للمثقفين والمفكرين والمبدعين».

وقالت إن برنامجها الانتخابي تضمن عددا من الإجراءات لمكافحة الفساد الذي أصبح يهدد البلاد والعباد، وانها ستلغي وزارة الإعلام لأنها كصحافية وجدت أن وزارة الإعلام أكثر من تعرقل اداء الرسالة الإعلامية.

الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان لـ«القدس العربي»:

يجب ان يتوجه الناس نحو تفكيك السلطة الحالية في اليمن لاعادة بنائها بما يخدم الحياة السياسية وعلى الحزب الحاكم ان يدفع فاتورة حرب 1994 وتعويض المتضررين منها كشرط اساسي للتسوية

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

قبل أيام أعلن تكتل اللقاء المشترك المعارض في اليمن، عن مرشحه الرئاسي للانتخابات الرئاسية القادمة المزمع إجراؤها في أيلول (سبتمبر) القادم، وهو السياسي المخضرم والمستقل حزبيا فيصل بن شملان، الذي تولى العديد من المناصب القيادية الرفيعة منذ الستينات.

تكتل اللقاء المشترك المكون من خمسة أحزاب معارضة رئيسية وهي حزب الإصلاح، الحزب الاشتراكي، الوحدوي الناصري، اتحاد القوى الشعبية وحزب الحق، يحاول بهذا المرشح الذي لا ينتمي لأي من أحزابه الخمسة، منافسة الرئيس علي عبد الله صالح، الذي يهيمن على السلطة منذ 28 عاما، في الانتخابات الرئاسية القادمة التي تعتبر الأولى من نوعها من حيث إجرائها في إطار تنافسي حقيقي بين حزب السلطة وأحزاب المعارضة.

هذا الإعلان أثار العديد من القضايا السياسية الساخنة في الساحة اليمنية، والتي طرحتها (القدس العربي) على الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان، أحد أبرز أقطاب هذا التكتل المعارض، في هذا اللقاء الذي يسلط الضوء على قضايا الحاضر ويستشرف آفاق المستقبل.

هنا نص اللقاء:

■ في البداية كيف أجمعتم في تكتل اللقاء المشترك المعارض على مرشحكم المستقل للرئاسة فيصل بن شملان؟

■ أنا أعتقد أنه ليس المهم كيف أجمعنا ولكن كان لا بد أن يكون هناك مرشح للمعارضة، فكان هدفنا الرئيسي هو أن نخطو بالحياة الديمقراطية خطوة للأمام وكنا نرى بإجراء انتخابات تنافسية بشكل يحرك الحياة السياسية ويشكل حالة انتقال من الركود الذي كانت تمر به الانتخابات في المرحلة الماضية، عندما كانت لا تشهد تنافسا، وكان هذا رأينا منذ البداية، منذ أن بدأت المراحل الأولى للاستحقاق الانتخابي تبرز قبل حوالي ستة أشهر، حيث تحدثنا حينها عن انتخابات حرة ونزيهة، وكان البعض يسأل: هل ستشاركون في الانتخابات الرئاسية؟ هل المعارضة تطرح موضوع الانتخابات الحرة والنزيهة فقط لمجرد النزهة؟ أم أن لديها فعلا توجها جادا لمشاركة حقيقية، ومن هذا المنطلق نحن نعتقد أننا في اليمن نخطو خطوة على طريق الديمقراطية وهذه الخطوة محسوبة للجميع، محسوبة لكل الأحزاب السياسية، سواء للمعارضة أو لحزب المؤتمر الشعبي الحاكم.

■ أحزاب اللقاء المشترك المعارضة تبدو في وضع حرج حيال الانتخابات الرئاسية، فهل كان مرشحكم فيصل بن شملان أفضل ما لديكم، أم أنه كان الحل الوسط لجمع الاختلاف بين هذا التكتل المتباين في التوجهات السياسية؟

■ ما الذي يجعلك تقول ان تكتل اللقاء المشترك في وضع حرج، هو ليس في وضع حرج، وأنا أعتقد أن الجميع مقتنع بأن تحريك الحياة السياسية على قاعدة التنافس النزيه وعلى قاعدة المبارأة السياسية التي تحرك المياه الراكدة هو مسؤولية الجميع، والجميع يسعى نحوها، ولو اطلعت على إعلام الحزب الحاكم خلال الفترة الماضية لرأيت كيف أنهم يحرّضون المعارضة على ضرورة أن يكون لدى المعارضة مرشح قوي ومنافس حقيقي لمرشح الحزب الحاكم وليس مجرد مرشح للتسوية وهم بذلك على حق، يدعون الجميع إلى ضرورة أن تكون هناك منافسة في ميدان الحياة السياسية، وفي نفس الوقت طرح المرشح لا يقلل من احترامنا إطلاقا للرئيس علي عبدالله صالح، أو أي مرشح يأتي من الحزب الحاكم، نحن نشعر أنه طالما أخذنا بالخيار الديمقراطي فميدان المنافسة مفتوح دون أي إحراج.

■ ... لكن لم تجب على مضمون السؤال وهو هل كان فيصل بن شملان أفضل ما لديكم؟

■ بالتأكيد عندما نتحدث عن شخصية مثل الأخ فيصل بن شملان نتحدث عن شخص له تجربة في الحياة السياسية وشخص يتمتع بسمعة طيبة من خلال تبوؤه للمناصب السياسية ومن خلال وجوده في البرلمان، ونحن في تكتل اللقاء المشترك أجمعنا بأن المميزات التي يتمتع بها الأخ فيصل تؤهله لأن يكون مرشح الجميع.

■ هل تعتقدون بإمكانية منافسة الرئيس علي عبد الله صالح الذي له في السلطة 28 عاما، وبيده كل مقومات الدولة؟

■ أنا أعتقد أن السؤال يمكن أن يطرح بصيغة أخرى، وهي هل تحتاج اليمن وهل تحتاج الديمقراطية إلى انتخابات يكون فيها قدر من المصداقية ومن التنافس لتحريك الحياة السياسية وأن تتقدم إلى الأمام؟ فإذا طرح السؤال بهذه الصيغة فأنا أعتقد أن كل اللاعبين في الميدان السياسي عليهم أن يفكروا بشكل جاد بأن هذه مسؤولية الجميع، ليس المهم من يكسب ومن يخسر ولكن المهم أن يكسب الشعب قضية واحدة، وهو أن يكون قد تواجد لأول مرة بشكل فعال في تقرير الخيار الديمقراطي من خلال رد الاعتبار لإرادته التي كانت مصادرة خلال الفترات الماضية، أنا أعتقد أنه عبر الانتخابات التنافسية سيكون هناك فعل حقيقي بهذا القدر أو ذاك، أولا سيعيد الناس إلى الملعب السياسي الذي كانوا قد انسحبوا منه بفعل التصفيات القديمة، وثانيا لا بد أن تكون الإرادة الشعبية حاضرة في تقرير مستقبل اليمن.

■ هل يعني هذا أن الملعب السياسي في اليمن لم يسوّ بعد، وبالتالي تراهنون على فرس خاسر أو ما شابه ذلك؟

■ الحقيقة أن الحديث عن تسوية الملعب السياسي حديث إما أن يأخذ التعبير المثالي القائم على التمني، وبالتالي لا نعرف من الذي سيسوي الملعب السياسي، لأن تسوية الملعب السياسي يجب أن تتم من خلال المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية تبدأ بأن تقبل بهذا القدر أو ذاك من وضعية الملعب السياسي أيا كانت سواء مفروشة بالعشب الأخضر أو مفروشة بالأتربة أو مفروشة بالصخور والحجارة، في تقديري الشخصي المشاركة في الانتخابات ستخلق التراكم وستمكّن الجميع من تسوية الملعب السياسي، ونحن عندما تحدثنا عن التسوية، تحدثنا عن جانب واحد، وهو أن يكون هناك حد أدنى من الشروط الضرورية لمشاركة الجميع في الانتخابات، عندما تحدثنا عن الضمانات وفي مقدمتها الضمانة الرئيسية المتمثلة في لجنة محايدة للانتخابات ترعى الجميع، لكن ليس هذا الملعب السياسي، الملعب السياسي فيه الكثير من الصخور المتعلقة بهيكلية بناء الدولة، المتعلقة بقوى المصالح المختلفة، هذه القوى إلى أي مدى ستقبل بنتائج الخيار الديمقراطي، وإلى أي مدى ستستطيع أن تسوي مصالحها مع مصالح الناس، ولذلك لا زال المستقبل أمامنا مليء بالصعوبات، لكن تسوية الملعب تبدأ بالمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية.

■ الرئيس علي عبد الله صالح وبعد نحو عام من إصراره المتواصل على عدم الترشح للانتخابات الرئاسية، تراجع فجأة عن قراره وقرر خوض الانتخابات المقبلة، فهل تعتبرون هذا التراجع مخيبًا للآمال؟

■ أنا شخصيا منذ اليوم الأول كنت أرى أن موضوع الترشح من عدمه يتوقف بدرجة رئيسية على قناعة الرئيس علي عبد الله صالح نفسه، فقلت في أكثر من مناسبة انه من حق الإنسان أن يقول تعبت عندما يرى أنه لم يعد قادرا على أن يواصل العمل وخاصة في ظروف حكم كاليمن، الذين تعاطوا مع هذا الموضوع تعاطوا معه برؤية أنه لم يوجد حاكم عربي حتى الآن تنازل طواعية عن الحكم وهو لا زال قادرا على الحكم، ونظروا للموضوع بأنه فعلا إذا ما تم ذلك فلا شك أن اليمن ستقدم نموذجا ربما لا يوجد لدينا ما نقدمه في اللحظة الراهنة للوطن العربي وللعالم إلا هذا النموذج، فيما لو أنه تحقق فعلا، لكن الله ما أراد لنا أن نقدم هذا النموذج، ومع ذلك أنا أعتقد أن الموضوع طبيعي، لا أتحدث فيه عن خيبة أمل، وننظر للمسألة من زاوية أن هناك قرارا قد يكون مناسبا.

■ هل تعتقدون أن الانتخابات الرئاسية القادمة فعلا تمثل عهدا جديدا في مسار العمل السياسي اليمني أم أنها لا تعدو أن تكون مجرد مسرحية جديدة؟

■ من الأفضل ألا نستبق الأمور، وطالما لدى الأطراف السياسية مرشحون الآن، وكما يبدو أن الرغبة عند الجميع أن تكون الانتخابات تنافسية هذا يتوقف على مدى نزاهة الانتخابات ومدى تقيّد السلطة بالاتفاق الذي تم توقيعه بينها وبين الأحزاب المعارضة، هذا الاتفاق يشمل الحد الأدنى من القضايا التي نعتقد انها ضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، إذا تم التقيّد وتمت هذه الانتخابات على قاعدة الاتفاق الذي تم فلا شك أننا سنكون أمام تجربة تستحق الاحترام.

■ أشرتم إلى أن اتفاق المبادئ الموقع بينكم وبين حزب السلطة يمثّل الحد الأدنى من طموحاتكم، فهل هذا يعني أن الحزب الحاكم رفض الاستجابة للكثير من المطالب أم أنكم حاولتم فقط المطالبة بهذا القدر الممكن؟

■ أولا كنا نرى أنه لا بد من تغيير اللجنة العليا للانتخابات بشكل كامل، ولا بد أن تكون هناك لجنة قادرة على أن تقود الانتخابات، ليس فقط بالشكل المتعارف عليه بأن تدير الصناديق واللجان ولكن أيضا بالإشراف على الإعلام الرسمي وتشرف على كل ما يتعلق بتدخل الدولة في العملية الانتخابية، وتوقفه عند حده، وهذا طبعا لم يتحقق إلا بالقدر اليسير، وثانيا كان لدينا حديث عن موضوع الضمانات السياسية، لأن لدينا تراكما من المشكلات السياسية المتعلقة بالأحزاب، المتعلقة بنتائج الحروب، وخاصة حرب 1994 وقد وضعنا هذا الموضوع أمام الاخوة في حزب المؤتمر الحاكم، وسنظل نضعه أيضا باعتبار أنه ما لم تصفّ آثار حرب 1994 باعتبارها واحدة من المشكلات الرئيسية تبقى الحياة السياسة مرتبكة في اليمن.

■ هل يعني ذلك أنكم تريدون أن تجبروا الحزب الحاكم على دفع فاتورة حرب 1994 دون شركائه؟

■ دفع الفاتورة بمعنى أنه عليه أن يدفع الفاتورة للناس الذين تضرروا من الحرب، وهو عندما يدفعها سيدفعها من ثروة هذا البلد، ونحن نرى أن هناك ثروة تهدر، ونرى أموالا تهدر في غير محلّها، والأولى أن يدفع الفاتورة للمتضررين من هذه الحرب، وبالذات في المحافظات الجنوبية التي جرى فيها الحرب، وليس عيبا أن يقال هذا الموضوع، وليس عيبا ان نتحدث عن دفع فاتورة بمعنى معالجة كل المشكلات التي أفرزتها الحرب وهي مشكلات اقتصادية، مشكلات اجتماعية، مشكلات نفسية ومشكلات سياسية، فليس عيبا أن نقول ان على الحزب الحاكم أو على السلطة أن تدفع الفاتورة.

■ .... يدفعها بمفرده دون شركائه؟

■ من الذي يمتلك السلطة الآن، من الذي يمتلك الثروة الآن، من الذي يمتلك إمكانيات البلد؟ الذي يمتلك كل هذا عليه أن يعالج مشكلة الناس.

■ بعد أسابيع من التوقيع على اتفاق المبادئ بينكم وبين السلطة، هل تشعرون أن الحزب الحاكم جاد في تنفيذ بنود هذا الاتفاق؟

■ هناك دلائل برزت خلال الفترة الماضية على أن الحزب الحاكم لا زال يلعب بنفس المساحة التي كان يلعب فيها خلال الفترة الماضية، وبنفس الأوراق وبنفس الأدوات، ولكن استمراره في تقديرنا سيعرض البلد وسيعرض الخيار الديمقراطي وسيعرض التجربة السياسية للكثير من المشكلات، والكثير من المراقبين يقولون ان هناك خللا يمارسه حزب المؤتمر الحاكم في مواصلة استخدام الوظيفة العامة، واستخدام المال العام والإعلام الرسمي، كما حصل مؤخرا في المؤتمر العام الاستثنائي للحزب الحاكم، لكنهم يعودون ويقولون ان القدرة على مواجهة هذا الوضع هي من خلال المباراة السياسية، أي من خلال الانتخابات، إذا وجد المرشح الذي يستطيع أن يقول هذا خطأ، هناك سيسمع الناس وسيعرفون فعلا أن هناك جدية في الحياة السياسية، لكن في ظل الوضع الحالي حتى لو تحدثت الأحزاب دون أن تكون جادة في أن يكون لديها مرشح لن يسمع لها أحد، الآن حققت أحزاب المعارضة شرط التصحيح بإيجاد مرشح للرئاسة وسنرى ما الذي ستسفر عنه الأيام القادمة.

■ من خلال المعطيات الحالية يبدو أن تكتل اللقاء المشترك أمام منافسة غير متوازية مع مقدرات الحزب الحاكم، فإلى أي مدى تعولون على الورقة الشعبية خلال الانتخابات المقبلة؟

■ نحن يهمنا بدرجة رئيسية أن نكسر حاجز الخوف من قضية الترشّح للرئاسة، لأن الرئاسة في الوطن العربي ظلت شيئا مقدسا، لا يستطيع أحد أن يقترب نحوه، والتكون التاريخي جعل مجرد الحديث عن الترشح للرئاسة مشكلة مخيفة، وأنا أعتقد أننا بهذا الترشيح نصنع خطوة جديدة تعيد تشكيل وعي الناس، باتجاه خلق صيغة حقيقية للمواطنة، بمعنى أنه ليس المواطن فقط الذي يسمح له أن ينتخب ولكن المواطن أيضا تستكمل مواطنته، حينما يشعر أنه يمكن أن يكون ناخبا ومنتخبا، من هنا أعتقد أن هذه الخطوة التي تخطوها أحزاب اللقاء المعارضة وهي بمثابة صيغة سياسية أفرزها الحراك السياسي والاجتماعي العام، مهمة على صعيد عملنا السياسي المستقبلي والتي من شأنها أن تحدث أثرا فعالا وكبيرا في الحياة السياسية فيما بعد الانتخابات.

■ موقع المعارضة اليمنية في الشارع لازال دون المستوى المطلوب، فما الذي يمكن فعله لإنعاش هذا الوضع؟

■ هذا الكلام صحيح، لأنه لا توجد حتى الآن تقاليد حقيقية للمعارضة السياسية، نحن حقيقة لا نمارس المعارضة إلا من فترة وجيزة، كنا جميعا أحزابا حاكمة، وفي نفس الوقت بعد الوحدة بدأنا نتحدث عن مساحة من الديمقراطية لكن لم تخرج معارضة حقيقية، ظلت المعارضة اليمنية قريبة من السلطة وكانت في كل مرحلة من المراحل تعقد التسويات مع السلطة لحل المشكلات السياسية التي تنشأ سواء في انتخابات أو في غيرها، تحت مبرر أن المجتمع لم ينضج وأن الحياة السياسية لم تنضج بعد، وأن هناك خوفا من الأزمات، وكلما جاءت المعارضة تأخذ قدرا من الاستقلالية في الحياة وكلما السياسية كانت الدولة دائما أو أجهزتها تقوم بتفجير أزمة من نوع ما، وهذا ما حدث حتى في الآونة الأخيرة، لكن تجاوزناها والحمد لله، تجاوزنا تفجير الأزمة بإصرار على أنه لا طريق أمام الديمقراطية وأمام الخيار الديمقراطي في اليمن إلا أن تكون المعارضة جادة في السير بالحياة الديمقراطية وبالمنافسة، إلى المدى الذي تسمح به الحياة السياسية، من هنا أنا أعتقد أن أول خطوة أمام المعارضة هي استعادة ثقة الناس وإرساء تقاليد حقيقية للمعارضة، شد منظمات المجتمع المدني للحياة السياسية باعتبار هذه المنظمات قوة ضغط حقيقية في الحياة السياسية بشكل عام، ولذلك ما أشرت إليه صحيح بأن المعارضة، ليس في صيغتها الحزبية ولكن في صيغتها الشعبية، لا زالت لا تمتلك التقاليد الحقيقية التي تمكنها من أن تلعب دورا وتحرك الشارع وتشكل قوة ضغط، وهذا يحتاج إلى وقت طويل.

■ يقال ان الشارع اليمني وصل إلى حالة من الإحباط، كفَرَ فيها بأحزاب المعارضة كما يئس من إمكانية إصلاح الأوضاع عبر الحزب الحاكم، فهل تعتزمون تغيير هذه الصورة السلبية خلال الانتخابات القادمة؟

■ لا زال أمام أحزاب المعارضة وقت حتى يؤمَن بها أو يكفر بها، لأن المعارضة الحقيقية بدأت تعارض حديثا، لكن للموضوع وجه آخر كما قلت، إذا بررنا أن الشارع محبط من الحياة السياسية بشكل عام، ذلك لأن الحياة السياسية لم تتبلور فيها بعد حتى الآن، فهي تعيد الثقة للناس سواء بصيغ للحكم أو بصيغ للمعارضة وفي أن هناك حياة سياسية تتحرك باتجاه استقطاب هذا الكم الهائل من الناس إلى الحياة السياسية، نحن نشهد أن هناك انسحابا من الحياة السياسية، هناك انسحاب في وسط الشباب وهناك انسحاب في وسط المرأة، وهناك انسحاب بشكل عام، بسبب هذا الإحباط، ولكن هل موقف المعارضة الأخير ولّد قدرا من الشجن أو قدرا من الاعتقاد بأن هناك توجها جادا لخلق معارضة حقيقية، هذا يتوقف على ما ستأتي به الأيام القادمة، ولا أقول ان كل شيء بيد المعارضة ولكن علينا أن ندرك أن هناك سلطة مهيمنة، هناك آلية للسلطة مهيمنة على كل شيء في هذا البلد، وهذه هي التي يجب أن يتوجه إليها الناس لتفكيكها وإعادة بنائها بما يخدم الحياة السياسية، بعدها سيستريح الحاكم أيا كان وستستريح المعارضة وسيستريح الناس؛ وهنا سيجد المواطن الخيارات أمامه مفتوحة بعد تفكيك هذه الهيمنة وأعتقد أن الأمور ستكون أفضل مما هي عليه الآن.

■ اللقاء المشترك، كتكتل للمعارضة، كيف التقى حزب اليسار وهو الحزب الاشتراكي مع حزب اليمين وهو حزب الإصلاح ذو التوجه الإسلامي، أم أن السياسة أصلحت ما أفسدته الأيديولوجيا؟

■ أنا أعتقد أننا في اليمن نصنع تجربة جيدة، وهذه التجربة تعكس فعلا الحكمة اليمنية، في الحياة السياسية لا توجد خصومة دائمة ولا صداقة دائمة، ولا حب دائم، إنما توجد مصالح اجتماعية ومصالح سياسية كما توجد أيضا قواسم مشتركة، نحن في اليمن منذ حوالي عشر سنوات منذ ما بعد حرب 1994 ونحن نفكر لماذا يخوض اليمن كل هذه الحروب وكل هذا العنف، ودورات العنف المتلاحقة، أما آن الأوان لأن نحتكم إلى شيء يمكننا من إيجاد صيغة للتفاهم وصيغة تشكل قاسما مشتركا بين كافة القوى السياسية، بعيدا عن الأيديولوجيات التي ظلت تتحكم في نشوء الأحزاب في اليمن، والتي قامت على إقصاء بعضها البعض، فكان خيارنا خيار الانتقال السياسي على قاعدة الأخذ بالخيار الديمقراطي، يوم وجدنا أن خيار الديمقراطية يشكل قاسما مشتركا للجميع، التقت هذه الأحزاب على ضرورة أن تعمل من أجل إنجاح هذا الخيار، باعتباره الخيار الذي يفتح أمام اليمن طريقا إلى المستقبل، الخيار الذي يمنع العنف ويحول دون تكرار دورات العنف، وفي نفس الوقت لا يوجد أمام اليمن خيار إلا أن يسير على هذا الطريق، ومنذ ذلك التاريخ واللقاء المشترك يعمل ويجتهد ويقدم مقترحات وانتهى في الأخير إلى وضع برنامج الإصلاح السياسي الشامل واليوم يتجه اللقاء المشترك المعارض نحو إيجاد صيغ تكتلية سياسية طيبة، اختبرناها خلال الفترة الماضية من خلال اللقاءات المشتركة لفروع الأحزاب وهيئات الأحزاب، وأعتقد أن هذه الصيغة بحاجة إلى أن تدرس بعناية من قبل الساحات العربية الأخرى، وعلى الأقل نريد أن نقول اننا في اليمن لدينا شيء نفاخر به، بين إخواننا في الساحات العربية الأخرى.

■ هل تعتقدون أن هذا التكتل المعارض مرشح للاستمرار بنجاح؟

■ عليه أولا أن ينجز مهمة، وهي الخيار الديمقراطي، وأنا أعتقد أنه جاد في السير نحو إنجازها، فإذا نجح في إنجاز هذه المهمة وترسيخها فقل بارك الله فيك وأحسن الله إليك أيها اللقاء المشترك لقد أنجزت شيئا جميلا لهذا البلد، وقد تأتي الأيام أيضا بما هو أكثر فائدة وأهمية لليمن في إطار اللقاء المشترك، من خلال علاقته بالآخرين، وهذا يترك للأيام، لكن الذي أستطيع وأنا واثق منه حتى هذه اللحظة، هو أن المشترك بالصيغة التي يتحرك بها الآن وهي صيغة ليست موجهة ضد أحد، صيغة فقط موجهة ضد الفساد، ضد الاستبداد أيا كان، وصيغة تتطور باتجاه انتصار الخيار الديمقراطي.

■ ما هي ملامح ومحددات البرنامج الانتخابي لمرشح أحزاب اللقاء المشترك المعارض؟

■ أولا، الأساس هو برنامج الإصلاح السياسي والوطني الشامل، الذي أقره اللقاء المشترك وأعلنا عنه قبل فترة، وبعد ذلك من حق مرشح التكتل وهو يعد برنامجه التفصيلي أن يخاطب مختلف محافظات البلاد بما يخصها، فبما أن هناك قضايا مركزية عامة تخص الجميع، هناك قضايا محلية تخص محافظات بعينها ومديريات بذاتها، وهذه بالتأكيد سيضعها مرشح اللقاء المشترك بعين الاعتبار في إطار الحملة الانتخابية.

د. ياسين سعيد نعمان، الأمين العام للاشتراكي اليمني